

Distr.: General
27 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 71 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

حالة اتفاقية حقوق الطفل

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 133/74 ويتضمن معلومات عن تنفيذ المواضيع ذات الأولوية في القرارات المتعلقة بحقوق الطفل التي اتخذتها الجمعية العامة في دوراتها من التاسعة والستين إلى الثالثة والسبعين. وهو يتضمن أيضاً استعراضاً لأوجه التقدم المحرز والتحديات المتبقية فيما يتصل بالجهود الدولية والوطنية المبذولة في سبيل حماية الأطفال من التمييز، والتغلب على أوجه عدم المساواة، بالإضافة إلى معلومات عن الحق في التعليم، والأطفال المهاجرين والمشردين، والقضاء على العنف ضد الأطفال.

* A/76/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير عن الموعد النهائي المحدد له من أجل تضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230921 200921 21-11927 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 133/74 أن يقدم إليها في دورتها السادسة والسبعين تقريراً شاملاً عن حقوق الطفل يتضمن معلومات عن حالة اتفاقية حقوق الطفل، مع التركيز على حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.
- 2 - ويرد في التقرير تركيز خاص على الأطفال الأكثر تضرراً عن الركب أو المعرضين لخطر حدوث ذلك لهم. وينصب التركيز على أوجه القصور في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحوافز التي تؤثر على أعمال حقوق الطفل، كما ينصبُّ على الجهود المبذولة لضمان أن يكون نهج حقوق الطفل محورياً في تنفيذ تلك الأهداف.

ثانياً - حالة اتفاقية حقوق الطفل والإبلاغ عنها

- 3 - حتى 1 تموز/يوليه 2021، صدقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عدا الولايات المتحدة الأمريكية، على اتفاقية حقوق الطفل أو انضمت إليها، وصدقت 171 دولة على البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة أو انضمت إليه، وصدقت 177 دولة على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية أو انضمت إليه، وصدقت 48 دولة على البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.
- 4 - وعقدت لجنة حقوق الطفل دوراتها من الخامسة والثمانين إلى السابعة والثمانين على الإنترنت بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وحتى 1 تموز/يوليه 2021، تلقت اللجنة جميع التقارير الأولية من الدول الأطراف، واستعرضت جميع تلك التقارير ما عدا تقريرين. وتلقت 589 تقريراً قُدمت عملاً بالمادة 44 من الاتفاقية، و 121 تقريراً أولياً وتقريرين دوريين قُدمت بموجب البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، و 121 تقريراً أولياً وتقريرين دوريين قُدمت بموجب البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

ثالثاً - حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة

ألف - التعزيز المتبادل والتكامل

- 5 - هناك ترابط عمدي لا ينفصم بين حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي حين يبدو أن عدداً من أهداف التنمية المستدامة ينطبق على الأطفال بشكل صريح، فإن الأهداف والغايات لها تأثير على حقوق الطفل⁽¹⁾.
- 6 - ويتسم اتباع نهج حقوق الطفل بأهمية حاسمة لتنفيذ خطة عام 2030 وما تعد به من عدم ترك أحد خلف الركب، بمن فيهم الأطفال المتضررون من النزاع المسلح والكوارث، والأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال المشمولون بالرعاية البديلة، والأطفال الذين يعيشون في فقر، والأطفال المرتبطة أوضاعهم

(1) United Nations Children's Fund (UNICEF), *Mapping the Global Goals for Sustainable Development* (1) and the Convention on the Rights of the Child (New York, 2016).

بالشوارع، والأطفال الصغار، والفتيات، والمراهقات الحوامل، ومقدمو الرعاية من المراهقين، والأطفال اللاجئين والمهاجرين، والأطفال الذين هاجر والدوهم، والأطفال المشردون داخلياً، والأطفال عديمو الجنسية، وأطفال الشعوب الأصلية، والأطفال المنتمون إلى الأقليات، والأطفال الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية والمناطق التي يصعب الوصول إليها، والأطفال من المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسي وأحرار الهوية الجنسية والآخرين (مجتمع الميم+)، والأطفال المتأثرون بفيروس نقص المناعة البشرية، والأطفال العاملون، والأطفال المتضررون من العنف، والأطفال المتضررون من الاضطرابات الاقتصادية وتغيير المناخ، والأطفال المحرومون من حريتهم، بمن فيهم الموجودون في عهدة النظام القضائي، والأطفال الذين يواجهون أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز، والأطفال في حالات الحرمان الأخرى التي ازداد الكثير منها فداحةً بسبب جائحة كوفيد-19.

باء - إعمال حقوق الطفل في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: التحديات الراهنة

الحقوق المدنية والسياسية

7 - في عام 2020، واصل الأطفال، باعتبارهم مالكين لحقوق الإنسان ومطالبين بها ومدافعين عنها، مباشرة حقوقهم المدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في حرية التجمع السلمي، والحق في حرية التعبير، والحق في الاستماع إليهم عندما يطالبون، في جملة أمور، بالعدالة الاجتماعية وبتأخذ تدابير في مجال المناخ⁽²⁾. وقد واجه الأطفال تدخلاً في ممارسة هذه الحقوق بسبب تقلص الحيز المدني، وعدم مرونة الأعراف والقيم الاجتماعية، والحواجز القانونية، والسياسات والبرامج التي تركز على الكبار. كما واجهوا مخاطر كبيرة تهددت سلامتهم بل وحياتهم ذاتها. فعلى سبيل المثال، كان يجري على نحو متزايد استهداف أبناء الشعوب الأصلية، بمن فيهم الأطفال، الذين كانوا يدافعون عن تعزيز حقوقهم وحمايتهم⁽³⁾.

8 - واستمر الانتهاك اليومي لحقوق ملايين الأطفال، الذين لم يكن بإمكان الكثير منهم التماس جبر الضرر و/أو الحصول على سبيل انتصاف فعال. كما أن العديد من العقوبات التي كان يواجهها الأطفال في اللجوء إلى القضاء كانت إما خاصة بالأطفال وحدهم أو أكبر من قدرة الأطفال على التعامل معها، إذ كانوا يعتمدون في كثير من الأحيان على البالغين للحصول على المعلومات والتنقل في النظم الإدارية والقضائية المعقدة. وكانت الإجراءات عموماً غير متكيفة مع الأطفال، ولم تكن المساعدة القانونية كافية، وكانت خدمات الدعم نادرة، وكثيراً ما كان يُشق على الأطفال التماس سبل الإنصاف بسبب الأعراف الاجتماعية⁽⁴⁾.

Child Rights Connect, *The Rights of Child Human Rights Defenders: Implementation Guide* (2) (Geneva, 2020).

United Nations System Chief Executives Board for Coordination, "Building an inclusive, sustainable and resilient future with indigenous peoples: a call to action" (n.p., 2020).

UNICEF, *Children's Equitable Access to Justice: Central and Eastern Europe and Central Asia* (4) (New York, 2015).

القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة

9 - كان أحد التحديات الرئيسية في إعمال حقوق جميع الأطفال وتحقيق خطة عام 2030 يتمثل في ارتفاع مستويات فقر الأطفال وتفاقم أوجه عدم المساواة الهيكلية، مما أثر بوجه خاص على الأطفال الذين كانوا يعانون من أشد أشكال التمييز والتهميش. وقد تباطأت وتيرة التقدم الكبير الذي أحرز نحو معالجة الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد، وانعكس اتجاه هذا التقدم في بعض السياقات بفعل الآثار المضاعفة للنزاعات والنزوح وتغير المناخ وجائحة كوفيد-19.

10 - وبسبب جائحة كوفيد-19، قدر أن عدد الأطفال الذين كانوا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد قد ارتفع إلى 1,2 بليون طفل، أي بزيادة قدرها 150 مليون طفل⁽⁵⁾. وقبل انتشار الجائحة، كان الأطفال الأكثر عرضة للفقر المدقع هم الأصغر سناً والأطفال في البلدان المنخفضة الدخل وفي المناطق الريفية ومن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء. وقد أدت الجائحة إلى تفاقم الحالة، ولا سيما بالنسبة للأطفال الذين كانوا يعيشون بالفعل في فقر، ومعظمهم في المناطق الريفية وفي السياقات المتأثرة بالنزاعات والهشاشة والنزوح؛ والأطفال الذين خرجوا مؤخراً من دائرة الفقر؛ والأطفال الذين لم يسبق لهم أن عانوا من الفقر، ومعظمهم في المناطق الحضرية ومن الأسر العاملة في القطاعات الخدمية وغير الرسمية⁽⁶⁾. وزاد من تفاقم حالات حرمان الأطفال استتعال الأزمة العالمية لرعاية الأطفال الناجم عن جائحة كوفيد-19⁽⁷⁾، والدور غير المتناسب للمرأة في قطاع العمل غير الرسمي وغير المدفوع الأجر، والانخفاض المتوقع في التحويلات المالية العالمية.

11 - ووسع أكثر من 200 بلد نطاق تغطية الحماية الاجتماعية فيها بنفقات بلغت نحو 750 بليون دولار، مما يبرز قدرة البرامج الوطنية القوية في سياقات متنوعة على الاستجابة بسرعة للصدمات الاجتماعية والاقتصادية، مثل الاستجابة من خلال دعم برامج التغذية المدرسية. غير أن الفقر وأوجه عدم المساواة ظلّا يتأثران أيضاً بخيارات السياسات والتمويل التي كانت تتبعها الحكومات والتي لم تكن تعطي الأولوية الكافية للاستثمارات الاجتماعية، أو تعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية أو الإقصاء أو التمييز، أو تمكن من التنسيق المتعدد القطاعات⁽⁸⁾.

12 - وكان الأطفال الذين كانوا يعيشون في سياقات العمل الإنساني، بمن فيهم المتضررون من المناخ والنزاعات والتشرد، معرضين بصفة خاصة لخطر الفقر المدقع. وكان نحو 42 في المائة من الأطفال في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات يعيشون في فقر مدقع، مقارنة بنسبة 15 في المائة من الأطفال في بلدان أخرى⁽⁹⁾.

(5) انظر <https://data.unicef.org/resources/impact-of-covid-19-on-multidimensional-child-poverty>

(6) انظر <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/767501596721696943-0090022020/original/ProfilesofthenewpoorduetothecoVID19pandemic.pdf>

(7) انظر www.unicef-irc.org/publications/1109-childcare-in-a-global-crisis-the-impact-of-covid-19-on-work-and-family-life.html

(8) انظر <https://devinit.org/resources/adapting-aid-to-end-poverty/covid-19-and-its-impact-financing-landscape>

(9) انظر <https://documents1.worldbank.org/curated/en/966791603123453576/pdf/Global-Estimate-of-Children-in-Monetary-Poverty-An-Update.pdf>

13 - وظل أطفال الشعوب الأصلية، وكذلك الأطفال المنتمون إلى أقليات، بمن فيهم الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي، يواجهون حواجز أمام ممارسة حقوقهم، بما في ذلك التهميش والعنصرية والتمييز الهيكلي، وتفاقت هذه الحواجز بسبب أوجه الضعف المتقاطعة، بما في ذلك بالنسبة للفتيات وأطفال مجتمع الميم+ والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال في المناطق المتضررة من النزاعات أو المستوطنات النائية أو البدوية أو البيئات الحضرية. وكان لجائحة كوفيد-19 تأثير غير متناسب على الأقليات العرقية والإثنية، التي عانت من زيادة في التمييز والعنف، إلى جانب الحرمان من الخدمات والتعرض للوصم وخطاب الكراهية⁽¹⁰⁾.

14 - وفي عام 2020، كان الأطفال يمثلون ما يقرب من 13 في المائة من جميع المهاجرين في جميع أنحاء العالم⁽¹¹⁾. وقد شرد العنف والنزاع قسراً نحو 1,5 مليون طفل من طالبي اللجوء، وحوالي 12,6 مليون طفل لاجئ، و 19,4 مليون طفل داخل بلدانهم⁽¹²⁾. وولد العديد من الأطفال دون وثائق لافترارهم ووالديهم إلى الوضع القانوني، مما أدى إلى تحديات خطيرة في مجال الحماية وحواجز أمام الحصول على الخدمات الأساسية. وعلى الرغم من عدم وجود رقم عالمي لمجموع عدد المنقلين من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، فإن البيانات المتاحة تبين أن معظمهم يتركزون على طرق هجرة محددة⁽¹³⁾.

15 - وفي حين تنطبق اتفاقية حقوق الطفل على كل طفل في نطاقات ولايات الدول الأطراف، كثيراً ما يواجه الأطفال المنقلون التمييز في الحصول على الخدمات الوطنية لحماية الطفل والاستفادة من النظم الوطنية للتعليم والصحة والحماية الاجتماعية. وقد ازداد هذا الوضع تفاقمًا بفعل التمييز وكراهية الأجانب اللذين كان يعاني منهما الأطفال على أيدي السلطات العامة ومقدمي الخدمات والمدرسين والأطباء والجيران والأقران. وواجه الأطفال المنقلون الذين كانوا يتعرضون لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز، مثل تلك القائمة على الهوية الجنسية أو العرق أو الإعاقة أو الميل الجنسي، مخاطر شديدة بشكل خاص من حيث التمتع بالحماية، وخاصة في الحالات التي كانوا يفقدون فيها إلى المركز القانوني والوثائق القانونية. وفي حين أن احتجاج الأطفال في مراكز الهجرة لا يخدم أبداً مصلحة الطفل الفضلى، فقد ظل يطبق في العديد من البلدان⁽¹⁴⁾.

16 - وفي عام 2020، كان نصف أطفال العالم يعيشون في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى ما يقرب من 70 في المائة بحلول منتصف القرن، مع حدوث ما يقرب من 90 في المائة من الزيادة في أفريقيا وآسيا⁽¹⁵⁾. وكان ما يقدر بنحو 350 مليون طفل يعيشون في أحياء فقيرة، لا تتوفر لهم فيها سوى فرص محدودة للحصول على السكن والاستفادة من البنى التحتية الأساسية والخدمات الأساسية العالية الجودة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والإصحاح المناسب. ونظراً لمحدودية توافر مرافق غسل اليدين

(10) انظر http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Minorities/OHCHRGuidance_COVID19_Minorities_Rights.pdf

(11) انظر <https://data.unicef.org/topic/child-migration-and-displacement/migration/>

(12) المرجع نفسه.

(13) UNICEF, *A child is a child: Protecting children on the move from violence, abuse and exploitation* (New York, 2017).

(14) UNICEF, "Alternatives to immigration detention of children", working paper (New York, 2019)

(15) انظر [E/ICEF/2021/3](https://www.unicef.org/europe-and-central-asia/icef/2021/3)

المنقذة للحياة، فضلا عن الاكتظاظ، كان من الصعب اتّباع تدابير التخفيف من حدة مرض كوفيد-19، من قبيل التباعد الاجتماعي والعزل الذاتي⁽¹⁶⁾.

17 - وفي سياقات عديدة، لم تكن تراعى حقوق الأطفال ذوي الإعاقة في تخطيط السياسات ونظم المعلومات الوطنية وتقديم الخدمات، وزاد مرض كوفيد-19 من تعقيد هذا الوضع. فعلى سبيل المثال، في عام 2020، لم يكن نصف الأطفال ذوي الإعاقة على الصعيد العالمي ملتحقين بالمدارس، وظل الأطفال ذوو الإعاقة ممثلين تمثيلا غير متناسب في الرعاية المؤسسية⁽¹⁷⁾.

الصحة الجيدة والرفاه

18 - على الرغم من التقدم المحرز، فإن نسبة كبيرة من الأطفال في العالم كانت تقتصر إلى إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والميسورة التكلفة. وظلت الأمراض المعدية، بما في ذلك الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا، السبب الرئيسي لوفاة الأطفال دون سن الخامسة، إلى جانب مضاعفات الولادة المبكرة والمضاعفات أثناء الولادة. وفي البلدان المصنفة على أنها هشّة، كان معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة أعلى بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا من معدلها في البلدان غير الهشّة⁽¹⁸⁾. وأظهرت بيانات التحصين العالمية لعام 2019 وجود ما يقرب من 14 مليون طفل "صفرى الجرعة" (أي لم يحصل على أي لقاح قط)، في حين أن 6 ملايين طفل لم يكونوا قد تلقوا سوى بعض اللقاحات اللازمة للحماية الكاملة من الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. وكانت معدلات التحصين المنخفضة تعود إلى عوامل متعددة، منها التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الطويلة الأمد وضعف المنظومات الصحية.

19 - وتشير التقديرات إلى أن 21 مليون فتاة في الفئة العمرية 15-19 سنة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أصبحت حوامل، وأن نحو 12 مليون منهن قد أنجبن⁽¹⁹⁾. وكانت المضاعفات أثناء الحمل والولادة السبب الرئيسي للوفاة بين الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة على الصعيد العالمي⁽²⁰⁾. وفي عام 2020، تُوفي بسبب أمراض غير معدية يمكن علاجها ما يقدر بنحو 1,2 مليون طفل، معظمهم كانوا يعيشون في مناطق أكثر فقرا⁽²¹⁾. وكان ما يقدر بما يتراوح بين 10 في المائة و 20 في المائة من المراهقين يعانون من مشاكل في الصحة النفسية⁽²²⁾.

20 - ومع أن الأطفال معرضون لخطر منخفض نسبيا للوفاة والاعتلال الشديد بسبب فيروس كوفيد-19، فإن الآثار غير المباشرة للفيروس، الناجمة عن المنظومات الصحية المنهكة، وانقطاع الخدمات

(16) United Nations Human Settlements Programme and UNICEF, "Water, sanitation and hygiene for COVID-19 response in slums and informal urban settlements", interim technical note (Geneva and New York, 2020).

(17) UNICEF, *Global Annual Results Report 2020: Goal Area 5* (New York, June 2021).

(18) Inter-Agency Group for Child Mortality Estimation, *Levels and Trends in Child Mortality: Report 2020* (New York, UNICEF, 2020).

(19) انظر www.who.int/en/news-room/fact-sheets/detail/adolescent-pregnancy.

(20) المرجع نفسه.

(21) انظر www.unicef.org/media/61436/file.

(22) انظر https://data.unicef.org/topic/child-health/mental-health/#_edn1.

الصحية المنقذة للحياة وسوء التغذية، كان لها وقع كبير على بقاء الطفل ورفاهه. وقد تعرقلت خدمات التحصين الاعتيادي إلى حد كبير في 68 بلدا على الأقل، وهو ما يحتمل أن يؤثر على 80 مليون طفل دون السنة الأولى⁽²³⁾. وأسفرت الجائحة عن انخفاض كبير في تقديم الخدمات الأساسية لصحة الأم والوليد والطفل، والتحصين، وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وخدمات الإعاقة والتكنولوجيا المساعدة. وكان أثر انخفاض الخدمات شديدا بشكل خاص على من كانوا خاضعين لأشد أشكال الحرمان والتهميش، بمن في ذلك المراهقون ذوو الإعاقة والمراهقون من مجتمع الميم+، وعرض هذا الانخفاض النساء والفتيات لخطر الحمل غير المقصود ومخاطر صحية أخرى⁽²⁴⁾.

التغذية

- 21 - في عام 2020، قُدر أن 22 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة كانوا مصابين بالتهنم⁽²⁵⁾ وأن 45,4 مليون طفل دون سن الخامسة كانوا يعانون من الهزال، تلتهم تقريبا كانوا يعانون من الهزال الشديد. وكان معظم الأطفال يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى⁽²⁶⁾.
- 22 - وظل نقص الفيتامينات والمعادن الأساسية يؤدي إلى عواقب شديدة التأثير على بقاء الأطفال ونموهم ونمائهم، وإليه تعود زيادة كبيرة في مخاطر الوفيات، والاعتلال، والعمى، وضعف السمع، وفقر الدم، وضعف النمو الخطي والإدراكي، وانخفاض جودة التعلم والأداء المدرسي. وفي مرحلة الطفولة المبكرة، سُجلت تفاوتات صارخة في انتشار الحد الأدنى من التنوع الغذائي حسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي، مما يشير إلى أن الفقر كان يشكل عائقا أمام الحصول على أغذية متنوعة وكثيفة المغذيات. وبسبب المعايير الاجتماعية والثقافية، كثيرا ما كانت الفتيات يفتقرن إلى الحصول على الأغذية والخدمات المغذية، وكثيرا ما كانت نوعية النمط الغذائي لدى الحوامل والمرضعات غير كافية لتلبية الاحتياجات التغذوية المطلوبة⁽²⁷⁾.
- 23 - وقد ساهم عدم الرضاعة الطبيعية الحصرية للمواليد الجدد في سوء التغذية، وعرض بعض الأطفال للسمنة والأمراض غير السارية المرتبطة بالنمط الغذائي. وكان من الأرجح أن يعيش أطفال المدن في "صحارى غذائية"، غالبا ما كانت فيها الخيارات الغذائية التي تدعم النمو والنماء الصحيين للأطفال نادرة، وكانت الأغذية الفقيرة بالمغذيات وذات السعرات الحرارية العالية والمصنعة للغاية متاحة وميسورة التكلفة⁽²⁸⁾. وأدى التسويق الموجه للأغذية والمشروبات غير الصحية، بما في ذلك تسويقها في المدارس، وعدم النشاط البدني، وتزايد الفقر وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتزايد تكلفة الأنماط الغذائية الصحية، إلى تفاقم سوء التغذية لدى الأطفال، مما أثر على فقراء الحضر والريف على حد سواء. وفي عام 2020،

(23) انظر <https://data.unicef.org/resources/immunization-coverage-are-we-losing-ground/>.

(24) انظر www.unfpa.org/news/studies-show-severe-toll-covid-19-sexual-and-reproductive-health-rights-around-world.

(25) UNICEF, World Health Organization (WHO) and International Bank for Reconstruction and Development/World Bank, "Levels and trends in child malnutrition: key findings of the 2021 edition of the joint child malnutrition estimates" (Geneva, WHO, 2021).

(26) المرجع نفسه.

(27) UNICEF, *Global Annual Results Report 2020: Goal Area 1* (New York, June 2021).

(28) انظر <https://features.unicef.org/state-of-the-worlds-children-2019-nutrition/>.

أشارت التقديرات إلى أن 39 مليون طفل دون سن الخامسة كانوا زائدي الوزن، أي بزيادة قدرها 17 في المائة تقريباً في عقدين من الزمن، وكانت أغلبية كبيرة منهم تعيش في البلدان المتوسطة الدخل⁽²⁹⁾. وكان الأطفال الزائدي الوزن أكثر عرضة للسمنة والأمراض غير السارية المرتبطة بالنمط الغذائي في وقت لاحق من حياتهم ولمشاكل سلوكية وعاطفية، بما في ذلك الوصم ومشاكل الصحة النفسية.

24 - كما أن أزمة المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وشح المياه، والإنتاج الغذائي الصناعي على نطاق كبير، والتدهور البيئي، وتزايد عدد الكوارث المتصلة بالمناخ ومدتها وتعقيدها، والأوبئة الصحية والأزمات الإنسانية، هددت أيضاً الأمن الصحي والتغذوي العالمي، مما أثر على كمية الغذاء وإمكانية الحصول عليه، وعلى التنوع الغذائي والمحتوى التغذوي. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم سوء التغذية لدى الأمهات والأطفال بسبب ضعف فرص الحصول على المأكولات المغذية، وخدمات التغذية الأساسية، والاستفادة من ممارسات التغذية والإطعام المناسبة، والضغط الشديد على نظم الرعاية الصحية، والصدمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن زيادة البطالة والفقر⁽³⁰⁾.

التعليم العالي الجودة

25 - في عام 2020، كان 71 في المائة من الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 36 شهراً و 59 شهراً على المسار الصحيح في ثلاثة على الأقل من مجالات النماء التالية: الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، والمهارات البدنية والتعليمية والاجتماعية - العاطفية⁽³¹⁾، مما يشير إلى أنه بدون تغيير في المسار، لن تتحقق الغاية 4-2 من أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2020، كان أكثر من 40 في المائة من الأطفال دون سن الدراسة الابتدائية بحاجة إلى رعاية الطفل، ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول عليها⁽³²⁾. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أزمة قائمة من قبل في مجال الرعاية والتعلم من خلال التسبب في انقطاع واسع النطاق لخدمات الطفولة المبكرة، بما في ذلك رعاية الأطفال والرعاية الصحية الأولية والتعليم قبل المدرسي والزيارات الأسرية.

26 - وقبل انتشار جائحة كوفيد-19، كان 258 مليون طفل لا يذهبون إلى المدارس الابتدائية أو الثانوية⁽³³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن نحو 6 من كل 10 أطفال في سن الدراسة الابتدائية ومرافقين في سن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي يحققون الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات، وهو

UNICEF, WHO and International Bank for Reconstruction and Development/World Bank, "Levels (29) and trends in child malnutrition"

(30) المرجع نفسه.

UNICEF, *Data Companion and Scorecard to the Annual Report for 2020 of the Executive Director of UNICEF* (New York, 2021) (31)

Amanda E. Devercelli and Frances Beaton-Day, *Better Jobs and Brighter Futures: Investing in Childcare to Build Human Capital* (Washington, D.C., World Bank, 2020) (32)

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Institute for Statistics, "New methodology shows that 258 million children, adolescents and youth are out of school", fact sheet, No. 56 (Montreal, Canada, 2019) (33)

ما يمثل تحديا كبيرا بشكل خاص في وسط وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى⁽³⁴⁾. ومع أن جميع البلدان تقريبا لديها ضمانات قانونية لتوفير ما لا يقل عن تسع سنوات من التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، فإن التدابير الرامية إلى التنفيذ الفعال غير متوفرة⁽³⁵⁾.

27 - وتسببت جائحة كوفيد-19 في أكبر اضطراب جماعي عالمي في نظم التعليم في التاريخ، مما أجبر المدارس على إغلاق أبوابها في أكثر من 190 بلدا، وألحق الضرر بـ 90 في المائة من طلاب العالم في فترة ذروة الجائحة في عام 2020. ويقدر عدد الأطفال الذين لم تتوفر لهم وجبات مدرسية مجانية أو مدعومة بنحو 370 مليون طفل، مما ألحق ضررا بالغا بالأطفال الذين كانوا يعيشون في أوضاع فقيرة بالفعل، وكان ما يقدر بنحو 7,6 ملايين فتاة معرضات لخطر عدم العودة إلى المدرسة⁽³⁶⁾. وسارعت الحكومات الوطنية في جميع أنحاء العالم إلى تطبيق التعليم عن بعد، وقواعد صحية جديدة، وخطط لإعادة فتح المدارس، ولكن السياسات تباينت تباينا كبيرا على أساس ثروة كل بلد⁽³⁷⁾.

28 - وتفاقت أوجه عدم المساواة في الحصول على تعليم عالي الجودة، مما جعل الأطفال الذين يواجهون أشكالاً متعددة من التمييز يزدادون تخلفا عن الركب. ويشير تحليل البيانات الواردة من 100 بلد إلى أن أكثر من 90 في المائة من الحكومات سنت سياسات لتوفير التعلم الرقمي أو المذاع، ولكن لم يتسن وصول برامج التعلم عن بعد إلى 31 في المائة على الأقل من تلاميذ المدارس، لأسباب تتمثل أساسا في عدم توافر ما يلزم ذلك من معدات أو اتصال إلكتروني في المنزل أو سياسات موجهة خصيصا لتلبية احتياجاتهم. وإجمالا، كان 70 في المائة من الطلاب الذين تعذر الوصول إليهم يعيشون في مناطق ريفية، وكان أكثر من ثلاثة أرباع هؤلاء ينتمون إلى الأسر المعيشية الأكثر فقرا⁽³⁸⁾. ونظرا لمحدودية الوصول إلى الإنترنت في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، فإن الجائحة قد تؤدي إلى تفاقم أزمة التعلم بتسببها في زيادة أوجه عدم المساواة بين البلدان ودخلها⁽³⁹⁾. وقد حدث تسرب وفقدان للتعلم في صفوف الأطفال ذوي الإعاقة بسبب عدم تيسر التعلم عن طريق الإنترنت، فضلا عن عدم القدرة على تحمل تكاليف الأجهزة الرقمية والإنترنت، وهو ما أدت الحواجز القائمة إلى تفاقمه⁽⁴⁰⁾. ورغم أن بعض البلدان قد بنت في السنوات السابقة نماذج للتعليم الثنائي اللغة الجامع بين الثقافات، فإن جائحة كوفيد-19

UNESCO Institute for Statistics, "More than one-half of children and adolescents are not learning (34) worldwide", fact sheet, No. 46 (Montreal, Canada, 2017)

(35) انظر <http://data.uis.unesco.org/>

Save Our Future, *Averting an Education Catastrophe for the World's Children*, white paper (36) (n.p., 2020)

UNESCO, UNICEF and World Bank, "What have we learnt? Overview of findings from a survey of (37) ministries of education on national responses to COVID-19" (Paris, New York and Washington, D.C., 2020)

UNICEF, "COVID-19: Are children able to continue learning during school closures?", fact sheet (38) (New York, 2020)

UNICEF and International Telecommunication Union, "How many children and young people have (39) Internet access at home? Estimating digital connectivity during the COVID-19 pandemic" (New York, 2020)

(40) انظر <https://inclusion-international.org/a-global-agenda-post-covid/>

وما ارتبط بها من إغلاق المدارس أثرا تأثيرا غير متناسب على أطفال الشعوب الأصلية وأطفال الأقليات والأطفال اللاجئين والمهاجرين، حيث كان التعليم عن بعد يقدّم في الغالب باللغة السائدة أو بشكل غير مناسب ثقافياً⁽⁴¹⁾. وقد ظل الأطفال في سن الدراسة المتضررون من النزاعات المسلحة والتشريد القسري وغير ذلك من الأزمات الإنسانية البالغ عددهم 127 مليون طفل يواجهون مخاطر شديدة على تعليمهم.

المياه النظيفة والإصحاح

29 - لا يسير العالم الآن على المسار الصحيح نحو تحقيق غايات خطة عام 2030 المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة والاستفادة من خدمات الإصحاح والنظافة الصحية وبناءها التحتية، مما يؤثر على جميع حقوق الأطفال ويؤثر بشكل غير متناسب على أطفال أكثر المجتمعات المحلية هشاشةً وتعرضاً للتهديم.

30 - وفي عام 2020، لم يكن بإمكان شخص واحد من بين كل 4 أشخاص، ثلثهم تقريبا من الأطفال، الحصول على خدمات مياه الشرب المدارة بأمان، وكان شخص واحد من كل عشرة أشخاص يفتقر حتى إلى خدمات مياه الشرب الأساسية. وكان ما يقرب من نصف السكان يفتقرون إلى خدمات الإصحاح المدارة بأمان، ولم يكن يحصل شخص واحد من كل خمسة أشخاص حتى على خدمات الإصحاح الأساسية. وإجمالاً، كان 3 من كل 10 أشخاص يفتقرون إلى المرافق الأساسية لغسل اليدين بالصابون والماء في المنزل⁽⁴²⁾. وفي عام 2019، كانت نسبة 31 في المائة من المدارس تفتقر إلى خدمات مياه الشرب الأساسية، مما أثر على 584 مليون طفل. وكان ما مجموعه 37 في المائة من المدارس يفتقر إلى خدمات الإصحاح الأساسية، مما أثر على 698 مليون طفل، وكانت 43 في المائة من المدارس لا تتوفر لديها خدمات النظافة الصحية الأساسية، مما أثر على 818 مليون طفل⁽⁴³⁾.

31 - وفي 46 بلداً من أقل البلدان نمواً، كانت نصف مرافق الرعاية الصحية تفتقر إلى خدمات المياه الأساسية، وكانت ثلاثة من كل خمسة مرافق تفتقر إلى خدمات الإصحاح الأساسية، وكانت لا تتوفر لربع المرافق إمكانية النظافة الصحية لليدين في مراكز الرعاية، وهو ما تسبب في تحديات خطيرة بالنسبة لصحة الأم والطفل⁽⁴⁴⁾. وكانت خدمات مياه الشرب والإصحاح والنظافة الصحية في المناطق الحضرية تكاد لمواكبة الطلب المتزايد بسبب النمو السكاني، والتوسع الحضري، واتجاهات الهجرة من الريف إلى الحضر، بما في ذلك ما يتعلق بشبكات الصرف الصحي وإدارة النفايات⁽⁴⁵⁾. ويقدر أن مياه الشرب وخدمات الإصحاح

(41) انظر www.unicef.org/lac/media/14566/file/UNICEF%20Call%20to%20Action.pdf.

(42) UNICEF and WHO, *Progress on Household Drinking Water, Sanitation and Hygiene 2000–2020: Five Years into the Sustainable Development Goals* (Geneva, 2021).

(43) UNICEF and WHO, *Progress on Drinking Water, Sanitation and Hygiene in Schools: Special focus on COVID-19* (New York, 2020).

(44) WHO, *Global Progress Report on Water, Sanitation and Hygiene in Health Care Facilities: Fundamentals First* (Geneva, 2020).

(45) UNICEF, *Advantage or Paradox? The Challenge for Children and Young People Growing Up Urban* (New York, 2018).

والنظافة الصحية لم تكن متاحة لـ 110 ملايين شخص من ذوي الإعاقة على الصعيد العالمي⁽⁴⁶⁾. وظلت المراهقات الفقيرات أكثر المتضررين من عدم كفاية مياه الشرب وخدمات الإصحاح والنظافة الصحية، بما في ذلك المرافق الخاصة بكل من الجنسين على حدة وعدم توافر مواد النظافة والقوط الصحية⁽⁴⁷⁾، فضلا عن كونهن مسؤولات عن جمع المياه، وهو ما كان يشكل عبئا بدنيا كبيرا وخطرا محتملا يهدد حمايتهن. وبالمقارنة مع الأطفال في السياقات غير الهشة، فإن احتمال افتقار الأطفال في السياقات الهشة إلى مياه الشرب الأساسية يزيد بمقدار خمسة أضعاف، ويزيد بمقدار أربعة أضعاف في حالة خدمات الإصحاح الأساسية، في حين أن معدلات التغطية في العراء أعلى بمقدار ثلاثة أضعاف في السياقات الهشة⁽⁴⁸⁾. وفي البلدان الهشة، كان احتمال وفاة الأطفال دون سن الخامسة بسبب أمراض الإسهال أكبر عشرين مرة من احتمال وفاة الأطفال بسبب العنف⁽⁴⁹⁾.

32 - وفي حين يحظر القانون الدولي صراحة الهجمات العسكرية على البنية التحتية المدنية الأساسية، مثل منشآت المياه والإصحاح والعاملين في هذين المجالين والإمدادات المتعلقة بهما، وأشغال الري، فإن هذه الانتهاكات والتجاوزات ظلت مستمرة، مما أثر تأثيرا خطيرا على الأطفال في حالات النزاع⁽⁵⁰⁾.

33 - وبسبب عدم إمكانية الحصول على ما هو مناسب من مياه الشرب وخدمات الإصحاح والنظافة الصحية، وعدم اتباع سلوكيات صحية مستتيرة، حدثت للأطفال مجموعة متنوعة من النتائج الصحية السيئة، مثل الإسهال وسوء التغذية والقصور الإدراكي والتهابات الجهاز التنفسي الحادة والأمراض التي تحملها النواقل⁽⁵¹⁾. وأدت فاشيات الصحة العامة، مثل كوفيد-19 والإيبولا والكوليرا، إلى جانب كوارث متداخلة أخرى، إلى تفاقم سوء مياه الشرب والإصحاح وإمدادات النظافة الصحية والبنى التحتية المتعلقة بها، وأكدت الدور الحاسم لمياه الشرب والإصحاح والنظافة الصحية في الوقاية من الأمراض البوائية والمتوطنة ومكافحتها.

التدابير المناخية

34 - في وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن يجري اتباع المسار الصحيح في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتدابير المناخية والبيئية، حيث كانت أزمة المناخ تهدد بزوال ما أحرز من تقدم في جميع حقوق الطفل.

(46) UNICEF, "The case for investment in accessible and inclusive WASH", WASH technical paper, No. (46) .WASH/TP/04/2018 (New York, 2018).

(47) هذه الآثار لها أهميتها أيضا فيما يتعلق بالأطفال الآخرين الذين يتعرضون للتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية.

(48) UNICEF and WHO, *Progress on Household Drinking Water, Sanitation and Hygiene 2000–2020*

(49) UNICEF, *Water Under Fire Volume 3: Attacks on Water and Sanitation Services in Armed Conflict and the Impacts on Children* (New York, 2021)

(50) المرجع نفسه.

(51) Guy Hutton and Claire Chase, "Water supply, sanitation, and hygiene", in *Disease Control Priorities*, 3rd ed., vol. 7, *Injury Prevention and Environmental Health*, Charles N. Mock and others, eds. (Washington, D.C., World Bank, 2017)

35 - وبسبب الآثار الفسيولوجية لدرجات الحرارة القصوى والتلوث، وزيادة الأمراض المنقولة بالمياه، وزيادة اتساع نطاقات نواقل الأمراض، لحق بالأطفال دون سن الخامسة ما يقدر بنحو 90 في المائة من الأمراض الناجمة عن تغير المناخ⁽⁵²⁾. وتشير التقديرات إلى أن تلوث الهواء يقتل ما يزيد متوسطه عن 500 000 طفل كل عام⁽⁵³⁾. وكان نحو 93 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة عشرة يتنفسون هواء ملوثا بدرجة تهدد صحتهم ونمائهم⁽⁵⁴⁾. وكان أكثر من 300 مليون طفل يعيشون في مناطق ذات هواء شديد السمية، يتجاوز العتبات التي حددتها منظمة الصحة العالمية بمقدار ستة أضعاف. وارتفع مستوى الرصاص في دماء أكثر من ثلث أطفال العالم، مما يمكن أن يؤثر على نمو الدماغ ويؤدي إلى آثار إدراكية ونمائية محتملة تدوم مدى الحياة⁽⁵⁵⁾.

36 - وتهدد نوازل الطقس بشكل متزايد حق الأطفال في التعليم بما تسببه من تعطيل الخدمات التعليمية وتدمير المدارس، كما رُبط التعرض لدرجات حرارة أعلى من المتوسط بانخفاض الأداء الأكاديمي⁽⁵⁶⁾.

37 - وفي عام 2019، كان حوالي 500 مليون طفل يعيشون في مناطق معرضة بدرجة قصوى لخطر الفيضانات بسبب نوازل الطقس وارتفاع مستويات سطح البحر، وكان يعيش ما يقرب من 160 مليون طفل في مناطق معرضة بدرجة قصوى أو عالية لخطر الجفاف. ويُتوقع أن يعيش طفل واحد من كل أربعة أطفال في مناطق تعاني من إجهاد مائي شديد على الصعيد العالمي بحلول عام 2040. وتشير البحوث إلى أن الانتقال الناجم عن المناخ سيؤدي إلى تغيير هائل في خريطة سكان العالم بسبب نزوح ملايين الأطفال وأسره عن ديارهم⁽⁵⁷⁾. والبلدان المتضررة من الهشاشة والنزاعات هي الأقل استعدادا للتخفيف من المخاطر المرتبطة بآثار تغير المناخ، مما يجعل سكانها ضمن أسرع الفئات تضررا⁽⁵⁸⁾.

38 - وفي قرار مجلس حقوق الإنسان 30/45 بشأن حقوق الطفل: إعمال حقوق الطفل من خلال بيئة صحية، جرى حث الدول على النظر في الاعتراف بالحق في بيئة صحية في التشريعات الوطنية من أجل الأجيال الحالية والمقبلة.

حماية الأطفال والمساواة بين الجنسين

39 - قبل جائحة كوفيد-19، كان قد جرى بالفعل الخروج عن المسار الصحيح في تحقيق الغايات المتعلقة بالحماية والمساواة بين الجنسين لإنهاء زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وعمل

(52) انظر www.unicef.org/environment-and-climate-change.

(53) WHO, "Air pollution and child health: prescribing clean air", summary (Geneva, 2018).

(54) المرجع نفسه.

(55) انظر www.unicef.org/press-releases/third-worlds-children-poisoned-lead-new-groundbreaking-analysis-says.

(56) Jisung Park and others, "Heat and Learning", *American Economic Journal: Economic Policy*, vol. 12, No. 2 (May 2020).

(57) UNICEF, "The climate crisis is a child rights crisis", fact sheet (New York, 2019).

(58) International Committee of the Red Cross, *When Rain Turns to Dust: Understanding and Responding to the Combined Impact of Armed Conflicts and the Climate and Environment Crisis on People's Lives* (Geneva, 2020).

الأطفال، والعنف ضد الأطفال والعنف القائم على نوع الجنس، وكذلك تحقيق العدالة للأطفال وخدمات تسجيل المواليد.

40 - كما أن جائحة كوفيد-19 وتدابير الاحتواء المتعلقة بها زادت من إعاقة التقدم وكثفت خطر ممارسة العنف ضد الأطفال أو تعرضهم له في المنزل والمؤسسات وعلى الإنترنت، فضلا عن خطر تأثر صحتهم النفسية. وزادت الجائحة من تقليص الاستثمارات المالية في منع العنف والتصدي له، نظرا إلى أن أكثر من 1,8 بليون طفل في 104 بلدان قد تضرروا من تعطل الخدمات المتصلة بالحماية⁽⁵⁹⁾. وكان للانخفاضات في إمكانية الحصول على خدمات تسجيل المواليد وتوافرها أثر على الأطفال من أكثر الفئات تعرضا للتهميش وأبعدها عن إمكانية الوصول إليها، في حين أثرت تدابير الاحتواء وما تلاها من تعطيل الخدمات على تحقيق العدالة للأطفال. وفي موازاة ذلك، أفرج 37 بلدا عن أكثر من 11 600 طفل محتجز في عام 2020، وذلك في إطار التدابير المتخذة للوقاية من جائحة كوفيد-19 والتخفيف من حدتها⁽⁶⁰⁾.

41 - وقوضت جائحة كوفيد-19 التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، مما أثر على الفتيات نوات الإعاقة وعلى إمكانية حصول الفتيات على التعليم، وأدى إلى زيادة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وأدت تدابير إغلاق الأماكن والمدارس إلى تفاقم جائحة الظل المتمثلة في العنف الجنساني، حيث أبلغت بلدان متعددة عن زيادة في العنف العائلي، مما أثر على الفتيات في معظم الأحيان⁽⁶¹⁾. وقد تتعرض المكاسب التي تحققت لإنهاء زواج الأطفال والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لخطر الانحسار، مع توقع أن يجري تزويج ما يقدر بعشرة ملايين طفلة إضافية على مدى العقد القادم نتيجة للجائحة⁽⁶²⁾، ومن المتوقع حدوث ما يقدر بمليوني حالة إضافية من حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على مدى العقد القادم⁽⁶³⁾.

42 - وأشارت التقديرات العالمية في بداية عام 2020 إلى تشغيل 160 مليون طفل في إطار عمل الأطفال، منهم 79 مليون طفل كانوا يعملون في أعمال خطيرة كانت تعرض صحتهم وسلامتهم للخطر بشكل مباشر. وكان عمل الأطفال أكثر شيوعا في المناطق الريفية، ولا سيما في الزراعة وداخل الأسر، وكثيرا ما كان يرتبط بعدم الالتحاق بالمدرسة. ويمكن دفع ما يقدر بنحو 9 ملايين طفل إضافي إلى عمل الأطفال بحلول نهاية عام 2022 بسبب زيادة مستويات الفقر الناجمة عن الجائحة⁽⁶⁴⁾. وقد أدى إغلاق المدارس

UNICEF, "Protecting children from violence in the time of COVID-19: disruptions in prevention and response services" (New York, 2020) (59)

UNICEF, *Access to Justice for Children in the Era of COVID-19: Notes from the Field* (New York, 2020) (60)

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, "COVID-19 and ending violence against women and girls", brief (New York, 2020) (61)

UNICEF, "COVID-19: a threat to progress against child marriage" (New York, 2021) (62)

United Nations Population Fund, "Impact of the COVID-19 pandemic on family planning and ending gender-based violence, female genital mutilation and child marriage", interim technical note (n.p., 2020) (63)

International Labour Office and UNICEF, *Child Labour: Global Estimates 2020, Trends and the Road Forward* (New York, 2021) (64)

الناجم عن الجائحة إلى زيادة تعريض الأطفال للتجنيد والاستخدام من جانب أطراف النزاعات⁽⁶⁵⁾، وكذلك للاتجار والاستغلال الجنسي والتجنيد في العصابات الإجرامية. ومن المتوقع أيضا أن يزداد خطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب من يقدمون المساعدة والخدمات مع نزوب موارد الأسر المعيشية وزيادة الاعتماد على المعونة.

43 - وظل عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة مرتفعا بشكل مثير للجزع في عام 2020. وتم التحقق من تجنيد واستخدام 8 521 طفلا من قبل أطراف النزاعات. ومما كان يثير القلق بوجه خاص زيادة بنسبة 90 في المائة في حالات اختطاف الأطفال التي تم التحقق منها وزيادة بنسبة 70 في المائة في حالات الاغتصاب التي تم التحقق منها وغيرها من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال بين عامي 2019 و 2020⁽⁶⁶⁾. وقد زادت جائحة كوفيد-19 من ضعف الأطفال في البيئات المتأثرة بالنزاعات، مما ألقى عبئا إضافيا على الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، وأدى إلى تناقص فرص عمل الأمم المتحدة مع أطراف النزاعات⁽⁶⁷⁾.

رابعاً - عوامل التمكين الحاسمة لإعمال حقوق الطفل في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

ألف - مشاركة الأطفال

44 - في السنوات الأخيرة، عززت حكومات عديدة مشاركة الأطفال من خلال برلمانات الأطفال ومجالس الأطفال. فقد أنشئت هيئات من هذا القبيل في إكوادور بموجب القانون الدستوري وفي بيرو بموجب قرار وزاري، وخصص لها في تايلند بند محدد في الميزانية الوطنية. وفي عدد قليل من البلدان، مثل الأرجنتين والبرتغال، استوفيت معايير التنوع الصارمة لضمان تمثيل جميع فئات الأطفال فيها على نحو فعال. وإلى جانب هذه المبادرات، اعتمدت عدة بلدان استراتيجيات وطنية بشأن مشاركة الأطفال في عمليات صنع السياسات وصنع القرار وتقوم بتنفيذها، وذلك لضمان إيلاء آراء الأطفال الوزن الواجب في تصميم ووضع السياسات والتشريعات والبحوث. ووفرت بلدان معينة، مثل آيرلندا والمكسيك، أدوات عملية، مثل مراكز المشاركة وأدلة التشغيل، من أجل إعمال حق الأطفال في الاستماع والإنصات إليهم بصورة مأمونة وفعالة ومجدية. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت عدة بلدان صراحة، في استعراضاتها الوطنية الطوعية لعام 2020، إلى المشاركة النشطة للأطفال، مما يدعم حقهم في الاستماع إليهم⁽⁶⁸⁾.

(65) انظر A/HRC/46/39.

(66) انظر A/75/873-S/2021/437.

(67) المرجع نفسه.

(68) Department of Economic and Social Affairs, High-level political forum on sustainable development, (68) *Voluntary National Reviews Synthesis Report* (n.p., 2020).

- 45 - وفي عام 2020، أجرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال عملية مسح أظهرت الدور الذي يمكن أن يؤديه الأطفال في منع العنف في مجتمعاتهم المحلية والتصدي له، فضلا عن دورهم كصانين للتغيير الإيجابي يستطيعون المساعدة في الوصول إلى الفئات الأكثر تخلفا عن الركب⁽⁶⁹⁾.
- 46 - بيد أن المعايير المجتمعية، وعدم كفاية الموارد، ونقص الدعم من البالغين، ما زالت تحول دون المشاركة المجدية للأطفال، ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19⁽⁷⁰⁾.

باء - الميزنة العامة

- 47 - في عام 2020، شهدت بلدان كثيرة في جهودها لمواجهة الجائحة انخفاضا في نفقات الميزانية في قطاع اجتماعي واحد أو أكثر، بما في ذلك التعليم وحماية الطفل ومياه الشرب والإصحاح والنظافة الصحية والتغذية⁽⁷¹⁾، الأمر الذي كان يهدد بترك الفئات الأكثر ضعفا دون تغطية كافية بالحماية الاجتماعية وأثر على جميع حقوق الطفل⁽⁷²⁾.
- 48 - وأدى تأثير مرض كوفيد-19 على النمو والتجارة الدولية وتدفقات رأس المال والإيرادات المحلية وميزانيات القطاعات الاجتماعية إلى زيادة عدم المساواة بين البلدان وداخلها. فقد قلل من قدرة الحكومات، لا سيما في البيئات المنخفضة الدخل والمتقلة بالديون، على مواصلة تقديم الخدمات الاجتماعية⁽⁷³⁾. وفي عام 2020، كان أكثر من 200 مليون طفل يعيشون في بلدان متقلة بالديون أو معرضة بشدة لذلك، وظلت تكلفة خدمة الدين تقيد الإنفاق الاجتماعي، وهو خطر حاد بشكل خاص في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات⁽⁷⁴⁾. ولم يؤد هذا إلى إدامة انتقال الفقر بين الأجيال فحسب، بل كان له أيضا أثر محدد على حقوق كل طفل، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة والتعليم ومياه الشرب والإصحاح والنظافة الصحية والحماية الاجتماعية.

Office of the Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children, *Children (69) as Agents of Positive Change: A Mapping of Children's Initiatives across Regions, towards an Inclusive and Healthy World Free from Violence* (New York, 2021)

Joining Forces, "Children's right to be heard: we're talking; are you listening?", policy brief (n.p., 70) 2021)

UNICEF, "Tracking the situation of children during COVID-19", dashboard. Available at (71) <https://data.unicef.org/resources/rapid-situation-tracking-covid-19-socioeconomic-impacts-data-viz/> (accessed on 1 September 2021)

Ugo Gentilini and others, *Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-time Review (72) of Country Measures*, World Bank (Washington, D.C., 2020)

UNICEF Office of Research – Innocenti, "COVID-19 and the looming debt crisis", Policy Brief (73) series, Brief No. 2021-01, Protecting and Transforming Social Spending for Inclusive Recoveries (Florence, Italy, 2021)

(74) المرجع نفسه.

جيم - البيانات والرصد

49 - تتسم البيانات المصنفة الموثوقة الجيدة التوقيت والعالية الجودة والمتيسر الحصول عليها بأهمية حاسمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق خطة عام 2030، وإثراء السياسات الجامعة، وتخطيط البرامج، وتقديم الخدمات، وضمان عدم ترك أي طفل خلف الركب. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في السنوات الأخيرة، اعتمادا على تجنيد ثورة البيانات، لا يتم إحصاء فئات كاملة من الناس، ولا يتم بعدُ قياس جوانب هامة من حياة الأطفال.

50 - فعلى سبيل المثال، تعوق فجوات البيانات أعمال حقوق الأطفال ذوي الإعاقة⁽⁷⁵⁾. وتشكل فجوات مماثلة تحديات كبيرة في فهم البعد الحقيقي لأوجه عدم المساواة في المناطق الحضرية، حيث تميل المتوسطات الوطنية والحضرية إلى إخفاء تجربة أطفال وأسر الحضر، وتخفق في تسجيل التفاوتات بين المناطق الحضرية وداخلها⁽⁷⁶⁾. ويمكن أن تخفي المتوسطات على المستوى القطري أيضا فجوات في مستويات تسجيل المواليد بين الأطفال الذين يعيشون خارج الأسر، والمواطنين غير الحاملين للوثائق اللازمة، واللاجئين والمهاجرين، والأطفال المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية ودينية ولغوية، وغيرهم من الفئات المعرضة بشكل خاص لخطر انعدام الجنسية والتخلف عن الركب في عملية تسجيل المواليد. وكثيرا ما يحدث ذلك في البلدان التي تعاني من أزمات مستمرة ومطولة والبلدان المجاورة التي تستضيف لاجئين ومهاجرين فارين من النزاعات وعدم الاستقرار⁽⁷⁷⁾.

51 - وتعتمد الجهود المبذولة لإنهاء فقر الأطفال المتعدد الأبعاد اعتمادا كاملا على توافر بيانات مصنفة. وفي عام 2020، تضمنت بوابة أهداف التنمية المستدامة، لأول مرة، مؤشرات للفقر المتعدد الأبعاد بين الأطفال⁽⁷⁸⁾، بما في ذلك مقاييس وطنية مصنفة للفقر المتعدد الأبعاد ومقاييس للفقر المتعدد الأبعاد خاصة بالأطفال.

دال - الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

52 - لتنفيذ خطة عام 2030 فيما يتعلق بالأطفال، تتسم الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بأهمية حاسمة في تعبئة وتبادل الخبرات والموارد المالية والتكنولوجيات والمعارف. ومن الأمثلة على ذلك الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، وشبكة العمل من أجل النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، ومبادرة حقوق الطفل في الاتفاقات العالمية، ومبادرة حقوق الطفل البيئية، والنداء إلى العمل من أجل العدالة للأطفال، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، والشراكة العالمية من أجل التعليم، والشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال.

53 - وهناك مبادرات أخرى، مثل صندوق 'التعليم لا يمكن أن ينتظر'، تدعم الحق في التعليم في الأزمات الإنسانية لضمان حصول جميع الأطفال على التعليم على نحو كاف في حالات الطوارئ، في حين

(75) UNICEF, *Global Annual Results Report 2018: Goal Area 5* (New York, June 2019)

(76) UNICEF, *Advantage or Paradox? The Challenge for Children and Young People Growing Up Urban* (New York, 2018).

(77) UNICEF, "Birth registration for every child by 2030: are we on track?" (New York, 2019)

(78) انظر <https://data.unicef.org/resources/briefing-notes-on-sdg-global-indicators-related-to-children/>

تساعد شراكة آفاق التعليم على تشجيع توافر بيئة مواتية للشمول الاجتماعي والاقتصادي، وتحسين فرص حصول الأطفال الضعفاء على التعليم والحماية أثناء الانتقال، وتعزيز قدرة المجتمعات المضيفة على الصمود في سياق أزمات التشريد القسري.

هاء - تعزيز أوجه التآزر بين الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان ومتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها

54 - نظرا لأهمية حقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن الرصد من جانب الآليات الدولية لحقوق الإنسان والتوصيات الصادرة عنها يشكلان ثروة من المعلومات ذات الصلة بتنفيذ واستعراض خطة عام 2030 على الصعيد القطري.

55 - وبالإضافة إلى ذلك، عندما تشارك المؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني في عملية الإبلاغ، فإنها تستطيع أن تعزز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذه المؤسسات في وضع فريد يسمح لها بالمساهمة في اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام 2030 ورصده ومتابعته، بما يشمل منظور حقوق الطفل. فعلى سبيل المثال، تضطلع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في شيلي بدور نشط في بناء جسر بين حقوق الإنسان وهدف التنمية المستدامة 14 لضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية المستدامة لقطاعي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويجري حاليا في عدة بلدان توثيق انتهاكات حقوق العمل في هذين القطاعين، بما في ذلك العمل القسري وعمل الأطفال وظروف العمل الخطرة⁽⁷⁹⁾.

واو - الرقمنة

56 - وفقا لما ذكرته لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام رقم 25 (2021) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، فإن النفاذ المجدي إلى التكنولوجيات الرقمية يمكن أن يدعم الأطفال على إكمال نطاق حقوقهم المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية⁽⁸⁰⁾.

57 - وفي حين يمثل الأطفال ما يقدر بثلاث مستخدمي الإنترنت في جميع أنحاء العالم⁽⁸¹⁾، فنتيجة لجائحة كوفيد-19، يعتمد الملايين منهم بشكل متزايد على الأدوات والنظم والمنصات الإلكترونية، مما يتيح فرصا جديدة لإعمال حقوق الطفل، بدءا من الفرص المتعلقة بالبنية التحتية (التي تسهل التعليم والرعاية الصحية) إلى الفرص الاجتماعية (اتصال الأطفال إلكترونيا لغرض التعلم واللعب والبقاء على اتصال مع العائلة والأصدقاء). وقد أدى هذا الاعتماد المتزايد إلى إظهار الفجوة الرقمية القائمة، التي تعكس الفجوات الاقتصادية والتمييز الموجودين من قبل، وتُضخّم من حالات حرمان الأطفال ذوي الخلفيات الأكثر فقرا وغيرها من الأوضاع التي تتسم بالتهميش.

(79) Danish Institute for Human Rights, *National Human Rights Institutions as a Driving Force for Sustainable Development: Good practices for Sustainable Development Goal programming and monitoring* (Copenhagen, 2019).

(80) انظر CRC/C/GC/25.

(81) UNICEF and International Telecommunication Union, "How many children and young people have Internet access at home?"

58 - وتمثل البيئة الرقمية تحديات ومخاطر على الأطفال لأن سلامتهم نادرا ما تؤخذ في الاعتبار عند تصميمها. فعلى سبيل المثال، تزيد البيئة الرقمية من خطر التعرض للمحتوى الضار وغير الجدير بالثقة، فضلا عن خطر الاستخدام المفرط. كما تتيح طرقا جديدة لارتكاب العنف ضد الأطفال عن طريق تيسير الظروف التي يتعرضون فيها للعنف و/أو قد يُعزرون فيها بالانخراط في أنشطة غير مشروعة أو ضارة⁽⁸²⁾. ولا يزال أطفال الأقليات يتأثرون بشكل غير متناسب بجرائم الكراهية وخطاب الكراهية، التي تصاعدت في البيئة الرقمية⁽⁸³⁾. ويستخدم مرتكبو الجرائم الجنسية التكنولوجية الرقمية لإغواء الأطفال لأغراض الاعتداء والاستغلال الجنسيين، بما في ذلك، على سبيل المثال، إنتاج وتوزيع والبث المباشر لمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، والاستدراج على الإنترنت، والابتزاز الجنسي. ويتزايد حاليا استخدام الأطفال للأدوات الرقمية التي توظف النظم القائمة على الذكاء الاصطناعي، مما يثير مسائل تتعلق بحقوق الطفل فيما يتصل بالخصوصية، وحماية البيانات، وشرط القبول، والمساءلة، والانتصاف، والإقصاء⁽⁸⁴⁾.

خامسا - خاتمة وتوصيات

59 - تُحث الدول على التعجيل بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك بوصفها حجر زاوية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وعلى تقديم تقارير صريحة وشاملة عن حالة الأطفال في جميع العمليات المتصلة بتلك الأهداف، واستطلاع آراء الأطفال بشكل مجد وجامع في كل أنحاء العالم، وتوسيع وعي الأطفال، في المدارس وغيرها، بحقوقهم وبأهداف التنمية المستدامة.

60 - وينبغي للدول أن تنفذ التزاماتها القانونية الدولية المبينة في اتفاقية حقوق الطفل تنفيذا كاملا ودون تمييز، بوسائل منها الاعتراف بالأطفال كأصحاب حقوق، وتعزيز التشريعات والسياسات والممارسات الوطنية، والتنفيذ المنهجي لنهج حقوق الطفل في القرارات والإجراءات الرامية إلى إعمال حقوق الطفل في سياق خطة عام 2030 ومبدئها الأساسي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب.

61 - وتشجّع الدول بقوة على التصديق على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها. وينبغي للدول الأطراف أن تقي بالتزاماتها المتصلة بالإبلاغ بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية من خلال تقديم التقارير في الوقت المناسب.

62 - وينبغي للدول أن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل، وعن هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في سياق إعمال حقوق الطفل وتنفيذ خطة عام 2030.

63 - ويجب على الدول أن تدعم الحقوق المدنية والسياسية للأطفال وأن تعزز أطرها القانونية والسياساتية في هذا الصدد، وأن توفر الدعم والحماية الكافيين للأطفال الذين يمارسون تلك الحقوق، وأن تعمل بنشاط من أجل إزالة الحواجز التي تحول دون حصول الأطفال على تلك الحقوق. وينبغي للدول أن تهيئ ظروفًا آمنة ومواتية لمشاركة جميع الأطفال بصورة مجدية في جميع المسائل التي تؤثر عليهم، بما في ذلك تهيئتها في

(82) انظر [CRC/C/GC/25](#)، الفقرتين 54 و 80.

(83) انظر [A/HRC/46/57](#)، الفقرة 21.

(84) انظر [A/74/821](#).

البيئات المتأثرة بالنزاعات والبيئات الهشة، مع التسليم بأن مشاركة الأطفال تساعد أيضا على تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي. وينبغي للدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن توفر لجميع المهنيين العاملين مع الأطفال ومن أجلهم تدريباً محدداً على حقوق الأطفال، بما في ذلك مشاركتهم المجدية والشاملة.

64 - وينبغي للدول أن تعطي الأولوية للأطفال في جميع السياسات والتدابير المتعلقة بالميزانية والمالية العامة، بما في ذلك تدابير التأهب للآزمات والوقاية منها والاستجابة لها. ويشمل ذلك تخصيص موارد عامة كافية ومنصفة للقطاعات والخدمات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للأطفال، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال المحرومين والمهمشين.

65 - وينبغي للدول أن تعطي الأولوية للاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، وأن تكثف جهودها لتحسين مستوى معيشة الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعانون من أشد أشكال التمييز والحرمان. وينبغي للدول أن تشجع السياسات الشاملة والمتجاوبة الموجهة نحو الأسرة، بما في ذلك السياسات المصممة لتعزيز قدرة الوالدين ومقدمي الرعاية على رعاية الأطفال، وتلك التي تدعم السياسات الاجتماعية التي تعالج الأعراف الجنسانية الضارة التي تؤثر على فرص الحصول على تعليم عالي الجودة وتدفع إلى عمل الأطفال. وينبغي للدول أن تتوسع على وجه السرعة في برامج التحويلات النقدية من أجل الوصول إلى جميع الأطفال، وأن تعزز تلبية المالية العامة لاحتياجات الحماية الاجتماعية في الأجلين المتوسط والطويل، وأن تتوسع في نظم الحماية الاجتماعية التي تتجاوب مع الصدمات.

66 - وفي مواجهة جائحة كوفيد-19، ينبغي للدول أن تعطي الأولوية لإعادة تشغيل خدمات الأطفال المتوقفة، بما يشمل التعليم والتغذية وعلاج الأمهات والمواليد والتحصين والصحة الجنسية والإنجابية وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي والخدمات الاجتماعية المخصصة للأطفال وخدمات حماية الطفل، وضمان اتباع نهج استباقية موجهة للحد من أوجه عدم المساواة وشمول الفئات الأكثر ضعفاً. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسترشد مجموعات الحوافز بنهج حقوق الطفل وأن تهدف إلى إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة. وينبغي للدول أن تساعد في تنفيذ خطة عالمية للتحصين، لا سيما في السياقات المتأثرة بالنزاعات والسياقات الهشة.

67 - وينبغي للدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تعمل على تحسين حقوق الأطفال في الصحة، بسبل منها تعزيز نظم الرعاية الصحية العامة، وزيادة يُسر الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وكفايتها ومقبوليتها وشموليتها وجودتها، وتحسين إمكانية حصول الأطفال على خدمات مياه الشرب والإصحاح والنظافة الصحية المدارة بأمان، وبرامج الأطعمة المغذية الملائمة والبيئات الغذائية الصحية، وبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه، وسياسات الصحة الجنسية والإنجابية المراعية للمنظور الجنساني والحالة الجنسية للمراهقين، والتثقيف الجنسي الشامل.

68 - وينبغي للدول أن تضع سياسات وتدابير مالية واستراتيجيات وبرامج تشجع بيئات الغذاء الصحي وتتيح اتباع أنماط غذائية مغذية، ولا سيما في مرحلة الطفولة المبكرة. ويشمل ذلك اعتماد تشريعات وأنظمة لتشجيع الرضاعة الطبيعية للرضع وتوفير أغذية صحية للأطفال.

69 - وينبغي للدول أن تتخذ خطوات لضمان تمتع الأطفال ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة وضمان حصولهم على المعلومات، وضمان مشاركتهم المجدية، وحصولهم على العدالة في المسائل المناخية والبيئية. وينبغي للدول أن تضع الأطفال في صلب الاستراتيجيات المتعلقة بتغيير المناخ ووضع السياسات المتعلقة

به، وأن تدعم التنقيف بشأن تغير المناخ والبيئة. وينبغي للدول أن توفر سياقاً آمناً وممكناً للمبادرات التي يقودها الأطفال من أجل بيئة صحية وآمنة ومستدامة، وأن تكفل حمايتهم من جميع أعمال التخويف والمضايقة والإيذاء.

70 - وينبغي للدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تعالج أزمة التعلم، وأن تكفل جودة برامج النماء في مرحلة الطفولة المبكرة وبرامج التعلم وتوافرها وشمولها للجميع وتيسر الاستفادة منها، بما يشمل التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي. وينبغي للدول أن تزيل الحواجز التي تعترض سبيل التعليم، مثل الرسوم المدرسية، وأن تكفل ملاءمة المدارس لجميع الأطفال واستيعابها لهم، بغض النظر عن ظروفهم البدنية أو الفكرية أو الاجتماعية أو العاطفية أو اللغوية أو غيرها من الظروف الشخصية. ويجب على الدول أن تتخذ خطوات استباقية وأن تضمن حصول الأطفال المهمشين جداً على التعليم دون تمييز أو مضايقة.

71 - وينبغي للدول، بالشراكة مع جهات فاعلة مثل المؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، أن توفر التنقيف في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل لجميع الأطفال كوسيلة للتصدي للتمييز والتحيز، وبناء الكفاءة الجامعة بين الثقافات، وتعزيز المشاركة المدنية والشاملة للجميع.

72 - وينبغي للدول أن تعطي الأولوية لإنشاء وتعزيز نظم وطنية لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف والاستغلال وسوء المعاملة والإهمال، على الإنترنت وخارج الإنترنت، بما في ذلك في أوقات الأزمات. ويشمل ذلك الاستثمار في التعاون المتعدد القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص، وتعزيز الخدمات الاجتماعية لحماية الطفل، وجعل النظم شاملة للجميع من أجل تلبية احتياجات كل الأطفال. ويجب أن تشمل هذه الخدمات التركيز على الوقاية الأولية لجميع الأطفال من العنف، وعلى خدمات الوقاية والاستجابة الموجهة بصورة أدق من أجل الأطفال المعرضين للخطر بشدة. وينبغي للدول ضمان أن توفر الأطر القانونية الوطنية حمايةً متساوية لجميع الأطفال من العنف والاستغلال الجنسيين، وضمان خلوها من التمييز على أساس الميل الجنسي، أو الهوية الجنسانية، أو التعبير عن نوع الجنس، أو الخصائص الجنسية.

73 - وينبغي للدول أن تعجل باتخاذ إجراءات لوضع نُظم عدالة تضمن للأطفال المساواة في اللجوء إليها وتضمن حمايتهم ودعمهم، بما في ذلك حصولهم على المعونة القانونية المجانية. وينبغي للدول أن تمنع تجريم الأطفال بصورة لا داعي لها واحتكاكهم بنظام العدالة عن طريق الاستفادة الكاملة من سبل الانتصاف غير القضائية والعدالة التصالحية، في سياقات العمل الإنساني وغيرها. وينبغي للدول أن تعمل على منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال المحتكين بنظام العدالة، بمن فيهم الأطفال المحتجزون بسبب ارتباطهم أو ارتباط والديهم المزعوم أو الفعلي بقوات أو جماعات مسلحة، بما في ذلك الجماعات المصنفة كجماعات "إرهابية"، والقضاء على الاحتجاز التعسفي أو غير القانوني، ودعم استحداث بدائل للاحتجاز وتطبيقها. وينبغي مضاعفة الجهود المبذولة لإطلاق سراح الأطفال من الاحتجاز أثناء جائحة كوفيد-19.

74 - وينبغي أن تتخذ الدول تدابير لمنع انفصال الأطفال عن أسرهم وأن تعطى أولوية لخيارات الرعاية البديلة القائمة على الأسرة بالنسبة للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين. وتشمل التدابير دعم الأسر والخدمات المجتمعية، وتنفيذ المعايير الدولية لحماية الأطفال المعرضين لخطر الانفصال عن أسرهم، واتباع المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة، وتنفيذ أطر لحماية الطفل عبر الحدود، وإنهاء إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية، ولا سيما الأطفال ذوي الإعاقة.

75 - وينبغي للدول أن توفر معلومات وخدمات ودعمًا للأطفال ذوي الإعاقة ولأسرهم بغية منع الإخفاء والهجر والإهمال والتفريق، وضمان تمتعهم بالمساواة في الحقوق فيما يتعلق بالحياة الأسرية؛ وينبغي للدول أن تتخذ التدابير المناسبة لدعم الخدمات الأسرية والمجتمعية، مع إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى. وينبغي للدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تعمل على إشراك الأطفال ذوي الإعاقة بشكلٍ مجدٍ في أعمال حقوقهم، في السياقات الإنسانية وغيرها.

76 - وينبغي للدول أن تستثمر في تنمية القدرات الوطنية على تعزيز وتشجيع المساواة بين الجنسين في البرامج والسياسات والميزانيات في مختلف القطاعات، بما يشمل دعم الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وينبغي للدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن توسع نطاق البرامج الموجهة للفتيات، بوسائل منها توسيع نطاق الحصول على التعليم المراعي للفوارق بين الجنسين، والتدريب على تنمية المهارات، والمعلومات والخدمات الصحية، وضمان استمرار خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية في حالات الأزمات، والتصدي للعنف الجنساني، بما في ذلك زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وضمان الاستماع إلى آراء الفتيات وإعطائها الأولوية.

77 - وينبغي للدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تحمي حقوق الأطفال طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية دون تمييز. وينبغي أن يحصل هؤلاء الأطفال على الحماية والمساعدة المناسبتين وأن تتاح لهم الخدمات على النحو الملائم، وينبغي إدراجهم في نظم الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وحماية الطفل. وينبغي حمايتهم من التمييز وكرهية الأجانب، بما في ذلك من جانب مقدمي الخدمات، وينبغي اتخاذ خطوات استباقية لضمان إدراجهم في خطط التعافي من مرض كوفيد-19 ونشر اللقاحات. وينبغي للدول أن تلغي احتجاز الأطفال المتصل بالهجرة، وأن تعجل بجمع شمل الأسر، وأن تمنع الانفصال الأسري دون لزوم.

78 - وينبغي للدول أن تحسّن خدمات التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية من أجل ضمان تسجيل جميع المواليد في الوقت المناسب مع توفير شهادة عند الميلاد ومستندات إثبات الهوية، وذلك في سياقات العمل الإنساني وغيرها.

79 - وينبغي للدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تيسر وصول المساعدة الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق من أجل تقديم المساعدة إلى الأطفال، وكفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني والعتاد المستخدم للأغراض الإنسانية.

80 - وينبغي للدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تتخذ إجراءات لتحسين حماية الأطفال في حالات النزاع، بما في ذلك ما يلي:

(أ) التصديق على الصكوك التالية وتنفيذها: القواعد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والتزامات باريس لحماية الأطفال من تجنيدهم أو استخدامهم بشكل غير مشروع من جانب قوات مسلحة أو جماعات مسلحة، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وإعلان المدارس الآمنة؛

(ب) إنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات التي ترتكبها أطراف النزاعات ضد الأطفال، من خلال تعزيز العمليات القضائية

الوطنية، وتطوير الخبرات اللازمة في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وزيادة الدعم المقدم للآليات القضائية الدولية؛

(ج) الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني، بما يشمل مبدأَي التمييز والتناسب، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب وقوع خسائر عرضية في أرواح المدنيين وإصابتهم وإلحاق أضرار بالمتلكات المدنية، بما في ذلك البنى التحتية للمياه والصرف الصحي. وينبغي للدول أيضاً أن تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية وأن تنظر في التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة؛

(د) معاملة جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال المرتبطون بالجماعات المصنفة كجماعات "إرهابية"، بوصفهم أطفالاً في المقام الأول، ووضع بروتوكولات لتسليم الأطفال الذين كانت لهم صلة سابقة بقوات مسلحة أو بجماعات مسلحة إلى الجهات الفاعلة المعنية بحماية الأطفال، وإعادة الأطفال الأجانب الذين تقطعت بهم السبل في معسكرات احتجاز في بلدان ثالثة إلى أوطانهم.

81 - وينبغي للدول أن تكفل قيام القطاع الخاص بتقييمات حقوق الإنسان والأثر البيئي وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأن تدرج المعايير الدولية ذات الصلة في عملياتها، وأن تحاسب الجهات الفاعلة الخاصة على انتهاكات حقوق الطفل.

82 - وتمشياً مع التعليق العام للجنة رقم 25 (2021)، ينبغي للدول والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تتعاون في وضع وتنفيذ خطة رقمية للأطفال تكون آمنة وتمكينية وشاملة للجميع. وينبغي أن تشمل الجهود وضع الأطفال في مركز السياسات الرقمية وتصميم المنتجات والخدمات وتقديمها والاستثمار العام والخاص، فضلاً عن توفير إمكانية متساوية وفعالة لجميع الأطفال للحصول على موارد إلكترونية مناسبة للعمر وعالية الجودة، بما في ذلك المهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية. وينبغي للحكومات والقطاع الخاص وغيرهما من أصحاب المصلحة الرئيسيين حماية الأطفال من الضرر على الإنترنت من خلال حماية الخصوصية ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما، وغير ذلك من أشكال العنف، بما في ذلك العنف البدني أو العقلي، والتتمر وخطاب الكراهية الاستهدافي، ضد الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة وأطفال الأقليات وأطفال مجتمع الميم+ وغيرهم. وينبغي توفير الخدمات القضائية وخدمات الدعم المناسبة للأطفال الذين يقعون ضحايا للعنف أو سوء المعاملة في البيئة الرقمية. وينبغي سد الفجوة الرقمية بزيادة إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما بالنسبة للأطفال في البيئات المحرومة أو المهمشة.

83 - وينبغي للدول أن تعزز اتباع نهج قائم على حقوق الطفل يتسم بالشمول في جمع البيانات وحمايتها وإدارتها وتعهدها، بما في ذلك على جميع المستويات داخل البلد، وأن تدعم وتشجع بقوة الجهود التي يبذلها القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى في هذا الصدد. ويشمل ذلك تحسين وتأمين طرق استقاء البيانات وتجميعها وتخزينها؛ وتعزيز المؤشرات المراعية للطفل؛ وزيادة تصنيف البيانات حسب الجنس والهوية الجنسية والسن والإعاقة وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بتحليل أوجه عدم المساواة؛ وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك تعزيزها بين المكاتب الإحصائية الوطنية، والمؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني؛ وتخصيص الموارد الكافية للمكاتب الإحصائية الوطنية وتعيين جهات تنسيق لحقوق الطفل في تلك المؤسسات؛ وضمان الاستثمارات الكافية في النظم الإيكولوجية

للبيانات المجتمعية والوطنية؛ وتوفير الدعم السياسي والمؤسسي اللازم لجمع البيانات وتجهيزها وتحليلها ونشرها واستخدامها.

84 - وفي ضوء أوجه التآزر بين إعمال حقوق الطفل والتنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة، يوصى، لنظر الدول الأعضاء، بإصدار تقرير مرة كل سنتين عن متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل اعتباراً من عام 2022، في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، لتقديمه إلى كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يركز على الأطفال وأهداف التنمية المستدامة. ويوصى أيضاً بأن يعتبر التقرير إسهماً في مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وستقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بصياغة التقرير، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.